|  |
| --- |
| **البــــيئة بوصفها موضوعا في دراسات الســــياسة العامة** |

**المحاضرة الثـــانـــية:**

**محــــــــــتويات المـــحاضـــــرة:**

**العــــــــــــــوامل التي أسهمت في إدراج البـــــيئة في دراسات السياسة العامة**

**أ-**ثــــورة تداخل التخصــصات في العلوم الاجتماعية

**ب-** بروز مفهوم التــــنمية المــــستدامة

**ج-** التلوث وتداعياته في القرن العشرين

**د-** الترابط بين القضايا الفردية والوطنية والعالمية

**ه-** ولادة حركة بيئية عالمية

**أهــــــــــداف المــــــحاضرة:**

\***التعريف بالبيئة باعتبارها إحدى مواضـــــيع دراسة السياسة العامة (الأهمية)**

\*الكشف عن **عوامـــــل إدراج البيئة في دراسات السياسة العامة**

\*تحديد مواطن **التداخل بين الجوانب العــــملية والمــــــعرفية** في دراسة البيئة ضمن تخصص السياسة العامة

\* \* \* \* \* \*

**العوامل التي أسهمت في إدراج البـــــيئة في دراسات السياسة العامة:**

**أ-ثــــورة تداخل التخصــصات في العلوم الاجتماعية:**

غني عن القول أن علم السياسة في مجمله مجالا معرفيا تفاعليا أخذ من علوم أخرى وساعد في إثراء حقول معرفية أخرى من ناحية المواضيع وطرق التحليل وحتى المقاربات النظرية. ومن هذا المنطلق، فإن مسائل التنمية والتحديث والديمقراطية والحوكمة والاستدامة والإدارة تضمنت البيئة باعتبارها بعدا رئيسا في التحليل؛ والدليل على ذلك أن التعريف العلمي للبيئة (علم البيئة **Environmental science**) يتناولها مادة بينية **Interdisciplinary subject**؛ يشترك في تحليل مضمونها وتأثيرها وتأثرها تخصصات علمية أخرى، خاصة من زاوية محورية الإنسان في إقامة الأنظمة والقوانين والسياسات تجاه المشاكل البيئية. وبدءًا من أوائل الستينيات، تطور علم البيئة من رحم العلوم الطبيعية والبيولوجيا وعلم المحيط والجغرافيا، مع ازدياد الوعي المدني / العالمي بضرورة الحفاظ على البيئة قصد استدامتها (المفهوم الجديد للتنمية). وبناء على ذلك، دمجت الأفكار الإحيائية والفيزيائية مع أفكار من العلوم الإنسانية (علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة) ضمن حقل جديد متداخل التخصصات يشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والمجتمعية للتعامل مع قضايا البيئة والمناخ. وقد شاع مفهوم التنمية البيئية Ecodevelopment لإزالة التخاصم بين البيئة والتنمية؛ وهو الوفاق المعرفي بينهما من أجل صالح الاجيال الحالية أو الاجيال المقبلة.

**ب- بروز مفهوم التــــنمية المــــستدامة:**

لا شك في أن **ارتـــــــباط البــــــــــــيئة والتنــــــــــــمية** أفضى إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية ألا وهو **التنمية المستدامة** **Sustainable Development** وهي تنمــــــية قابلة للاســــتمرار والتفكير في مصالح الأجيال القادمة، وتهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة **ما بين الإنسان ومحيــــــطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته** والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والإسكان. فالنمو الاقتصادي ضمن الخطط التنموية المتبعة لهذا الغرض وأهدافه ذات العلاقة بالنهوض بالمستوى المعيشي للأفراد والزيادة في الاستهلاك والادخار والناتج القومي كان بوتيرة سريعة وغير متوازنة؛ **مما أفضى إلى مشاكل بيئية** تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية (التداعيات العكسية)، حيث زادت معدلات التلوث والأمراض والأضرار التي تلحق بالغطاء النباتي.

تهدف التنمية المستدامة إلى الاهتمام **بتقــــــييم الأثر البيـــــــئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنـــــــموية**، وحيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان، وأن التنمية هي الأسلوب التي تنتهجه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية، فإن **الأهـــداف التنمـــوية-البـــيئـــــية** يُكمل بعضها البعض. وفي هذا السياق، وفي ضوء مخرجات **اللجنة العالمية بالبيئة والتنمية عام** **1992**، أثارت ثلاث عناصر أساسية اهتمام الحكومات في الدول الصناعية الكبرى **مستوحاة من مفهوم التنمية المستدامة**:

\*إدماج **الأطر البيئية** في **صنع القرار**

 \***توسيع المشاركة الاجتماعية** في إدارة النظام البيئي

 \***تعميم صنع السياسات البيئية** على الصعيد الدولي

**الأبعاد البــــــيئية للتــــــــــنمية المســــــــــتدامة:**

|  |
| --- |
| منع إتـــــلاف الـــــتربة وتدمير الغطاء النباتي |
| حـــــــــماية المـــــــــوارد الطبــــــــــيعية |
| حمــــاية المنـــــــاخ من الاحتــــــــباس الحراري |

**ج- التلوث وتداعياته في القرن العشرين:**

نمو الاقتصادات الكبرى = استغلال مصادر الطاقة الأحفورية = المصانع وانبعاثاتها = الإفراط في استغلال الموارد = التغيرات المناخية وإجهاد الأرض (برا وبحرا وجوا) = التلوث باعتباره مشكلة عالمية وخطيرة وملحة.

**د- الترابط بين القضايا الفردية والوطنية والعالمية:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المجتمع (تربية بيئية سليمة)** | **الدولة (سلطة الحكومة )** | **النظام العالمي (الوعي البيئي العالمي)** |
| توعية احترام البيئة من قبل المجتمع المدني عبر التنشئة والتعليم والتحسيس | إلزام حماية البيئة بالقوانين والتشريعات القاهرة | تنميط قيم البيئة عالميا من طرف المنظمات الدولية وغير الحكومية ودعم الدول ماديا وتكنولوجيا |

**ه- ولادة حركة بيئية عالمية:**

إن موجة العولمة المتسارعة بتأثيراتها متعددة الأبعاد والمجالات مست قضية البيئة على وجه الخصوص، خاصة مع تآكل سلطة الحدود الجغرافية وتداخل الاهتمامات الكونية المرتبطة بمصير البشر والعوامل الطبيعية المؤثرة على مصادر رزقهم وبقائهم، حيث أصبحت تحديات التلوث والاحتباس الحراري واتساع ثقب الأوزون وتدهور الغطاء النباتي وندرة المياه –على سبيل المثال لا الحصر- جزءا من **العالمية** لأنها أكثر إلحاحا وتشابكا بين **الدول والشعوب والمنظمات** معا؛ أي يستحيل النظر إليها **إلا من منظور عالمي-كوني**، لأن مشكلة البـــيئة لم تعد مشــــكلة وطــــنية محلـــــية فحسب، بل تؤرق الجميع دون استثناء، ومن هنا أصبحت **النزعة البيئية** **Environmentalism** **حـــــركة** تحظى بتأييد شعبي كبير ومجال اهتمام عالمي، وأحسن دليل **تدويل قضـــــية المناخ** في أروقة الأمم المتحدة منذ الستينيات من القرن العشرين، وقد عقد **مؤتمر ستوكهولم علم** **1972** بوصفه نقطة تحول مهمة في **تاريــــــخ الوعي البيئي**، كما ان المناقشات الدولية في أوائل السبعينيات تركزت على تلوث الهواء والمياه في الشمال، موضحة حقيقة التدهور البيئي الذي لم ينتج فقط عن عملية التصنيع، بل عن الفقر والافتقار إلى التنمية. وأصبحت هذه الحركة مهتمة بكافة جوانب البيئة الطبيعية، الأرض والمياه والمعادن وجميع الكائنات الحية والغلاف الجوي والمناخ والأنهار الجليدية القطبية وحتى الفضاء الخارجي، وتحولت الحركة البيئية من النظر إلى البيئة الطبيعية من جانب علاقاتها المتبادلة بأحوال البشر ورفاهم وبواقع التعاون الدولي في هذا المجال **(البيئة = الطبيعة = الأفراد = التأثير).**

وقد تنامت النزعة البيئية عبر الاهتمام بالجوانب الإجرائية والقانونية (تقييم الآثار البيئية وتحليل المخاطر والتدابير التشريعية الوطنية والدولية لفرض حماية البيئة) من خلال تأطير حماية الأرض وكل عناصرها الطبيعية باعتباره التزاما حكوميا واجتماعيا على المستوى الداخلي، وواجبا عالميا من جانب المنظمات والفاعلين في النظام العالمي.